أوراق في الاقتصاد السياسي للعراق

د. مظهر محمد صالح*: الرؤية الاصلاحية الحكومية والشراكة بين الدولة والقطاع الخاص

١- تمهيد:

تقف بلادنا اليوم امام رؤية اقتصادية اصلاحية تقوم على فصل (الشراكة التقليدية الريعية غير المنتجة والنفعية الطارئة) التي اعتاش القطاع الخاص فيها على الدولة الريعية والانفاق الحكومي وراكم ارباح رأسمالية قدرية أو طارئة ولدتها دورة الاصول النفطية دون أن ينتفع الاقتصاد منها أو أن يتمكن اقتصاد السوق من تنويع نشاطاته الانتاجية بل اصبح حاضنة تلقائية للاقتصاد الاحادي، ما يتطلب تحولاً استراتيجياً نحو الشراكة المنتجة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني.

فالتنافسية الصناعية في بلادنا، التي اظهرتها على سبيل المثال المؤشرات الدولية مؤخراً، مازالت هي الأضعف بين البلدان. فحصة الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية لا تتعدى اليوم 108 دولار سنويًا، وكذلك حصة الفرد من الصادرات الصناعية هي الأخرى لا تزيد على 4 دولارات، في حين أن حصة الفرد من الانتاج النفطي لوحده تزيد على 2,500 دولار وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي قرابة 5,000 آلاف دولار. وهي قيم مضافة تختلط بين الريع النفطي وقطاع الخدمات. بعبارة أخرى، ما زالت الصناعة التحويلية لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد الا بنسبة هي اقل من 2% وتضم في صفوفها قرابة 16% من قوة العمل في حين أن مساهمة الزراعة هي الاخرى في ذلك الناتج لا تزيد على 4% في أحسن الاحوال وتضم بين صفوفها قرابة 20% من قوة العمل الإجمالية.

٢- تأتي الشراكة بين الدولة والسوق كمدخل للإصلاح الاقتصادي لتوفر رافعة للسلم الاهلي ومواجهة اقتصاديات التمييز التي لفها الاقتصاد الريعي بأحادية خطيرة ذلك في اقتصار التوظيف على النشاطات الحكومية الضامنة لاستدامة العيش، مما اخذت تولد مخاطر اجتماعية تدفع بقوة العمل الشابة إلى سوق العمل الظلية أو السالبة

shadow or negative labor market. منوهين أن نشأة اقتصاد الظل سببه اقتصاديات التمييز في الحصول على الوظيفة الريعية الحكومية rental employment مقابل نشأة فرص خطرة يولدها (التشغيل الظلي السالب negative shadow working) في اسواق ليبرالية عالية الانفلات، ذلك للحصول على اجور وعوائد إجمالية داكنة سالبة النتائج الاقتصادية والاجتماعية (negative impact of blackwages) وتعمل بالضد من البنية الاقتصادية الحيوية vital economy، ويمثلها على سبيل المثال التشغيل في التجارة غير الشرعية ابتداءً من المضاربة في سوق العملة وتجارة السلاح والمخدرات والادوية الفاسدة وتجارة الاعضاء البشرية وانتهاءً بالسلع المحظورة وغسل الاموال ضمن الاسواق الخطرة للاقتصاد السالب.

فإذا كان مقدار قيمة الاقتصاد السالب هو 5% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للعالم، فإن نسبة 5%من الناتج المحلي الإجمالي في حالة العراق البالغ الآن قرابة 250 مليار دولار يعني تحقيق ما يقارب 12 مليار دولار أو حوالي 15 تريليون دينار عوائد سالبة تمتص من الاقتصاد الموجب.

فبافتراض أن 50% من أولئك العاطلين عن العمل بشكل مستمر يشتغلون في محيط اقتصاد الظل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر اي حوالي 800 الف عامل، فإن حصتهم السنوية (كأجور سوداء) من اقتصاد الظل تأخذ 25% من عوائد تلك السوق (اي حولي 3 مليار دولار سنوياً). معنى ذلك أن حصة العامل السنوية بسوق الظل ستبلغ 3,700 دولار إلى 4,000 دولار، ما يعني أنهم يلامسون حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولكن من خلال السوق السالبة.

فإذا ما ادركنا أن (معامل التخريب الاقتصادي الذي لا تقل معدلات دورانه الضارة على 5 مرات) والذي يأكل من نسبة النمو الاقتصادي ضمن نظريات الاقتصاد الصفري في النمو zero growth rate، اي من عوائد ضارة سالبة على المجتمع الاقتصادي، والتي تم تقديرها بنحو 12 مليار دولار سنوياً (كإجمالي عوائد النشاطات الظلية كما ذكرنا سلفًا)، واذ ما تم ضرب ذلك العائد السلبي (بمعامل التخريب

الاقتصادي البالغ تأثيره السالب 5 مرات على الاقتصاد في اقل تقدير كما بينا آنفا)، معنى ذلك أن ناتج التخريب الاقتصادي يقتطع من جسد النشاط الاقتصادي الكلي بنحو 60 مليار دولار من الاضرار سنويا اي ما يقرب (سالب 25%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي الخسائر غير المنظورة (الناجمة عن الاقتصاد السالب أو الظل) وتدخل ضمن فرضيات النمو الصفري في الاقتصاد.

٣-إن فلسفة الشراكة من أجل الإصلاح الاقتصادي والتي أطلق المنهاج الحكومي مبادئها منذ إقراره في مجلس النواب في شهر اكتوبر/تشرين الأول 2022، قد رسمت مسارين مهمين للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

الأول: جاء بتأسيس (صندوق العراق للتنمية) الذي عد مرتسم الاصلاح الاقتصادي واطلاق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني ذلك بإطلاق ستة صناديق تمويلية لإقراض القطاع الخاص بالقروض الميسرة ولاسيما في مجال الصناعة التحويلية والزراعة والاسكان والخدمات ومشاريع الشباب وغيرهما من بناء القدرات.

الثاني: هي اطلاق مشروع (طريق التنمية) الاستراتيجي الذي يقوم ايضاً على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وجذب مختلف الشركاء الاقليمين لتوليد نهضة تنموية بين تفاعل قدرات الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي لتبدأ معالمها في مسار الجغرافية الاقتصادية للعراق من اقصى الجنوب بميناء الفاو وحتى اقصى شمال البلاد، ذلك بربط المصالح والنشاطات الاقتصادية بين الخليج والعراق وتركيا وأوروبا، عبر مشاريع تقوم على أصول استثمارية تتولى توليد سلاسل القيمة سواء بإقامة المدن الصناعية أو الزراعات الكبيرة والبنى التحتية العملاقة وغيرها.

إن ما أعلنه دولة الرئيس الوزراء محمد شياع السوداني من مبادئ العمل الاصلاحية في خطابة الاخير أمام منتدى الشراكات في مجال الصناعة التحويلية، قد نص على الاهداف الاتية:

- الحكومة وضعت ضمن أولياتها الخمسة إصلاح الاقتصاد
- نسعى إلى تحقيق صناعة تصدر منتجاتها خارج العراق
- لدينا الموارد الطبيعية لتأسيس صناعة مستدامة ومتطورة
- لا يمكن أن نبقى نتفرج على بقاء العراق سوقاً استهلاكية
- الاستثمار الأمثل برأس المال البشري واحد من أهداف حكومتنا
- يجب أن نوظف الخريجين في الصناعات الوطنية
- نحتاج من القطاع الخاص المساهمة في مختلف الصناعات
- الدولة التزمت لأول مرة بتقديم ضمانات سيادية للقطاع الخاص
- الحكومة جادة في النهوض بالقطاع الصناعي
- اعتمدنا حزمة من الإجراءات للنهوض بصناعة الأدوية
- بدأنا بالنهوض بالقطاع الصناعي بتخصيص تريليون دينار
- الحكومة باشرت هذا العام بإصلاح هيكلي للقطاع المصرفي والمالي.

٤- إن ما ينشده الاصلاح الاقتصادي من ناحية التحليل الاقتصادي الكلي هو بلوغ هدفين من اهداف الاستقرار الاقتصادي والازدهار والتنمية وهي ما يمكن تسميته بالولاية المزدوجة dual mandate والتي تعني خفض البطالة إلى منطقة الكسر الطبيعي بمرتبة عشرية واحدة لتكن 3% بالغالب بدلاً من نسبتها الحالية البالغة 16,5% من إجمالي قوة العمل. اذ ظلت معدلاتها التاريخية (اي البطالة الفعلية) وهي تتقلب خلال العقدين الماضيين بين 11% و 23%. فالتنويع الاقتصادي من خلال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص غايته بأن تنخفض البطالة في قوة العمل وتقترب من الكسر الطبيعي للتضخم أو على نحو مقارب منه وعلى وفق معادلة تسمى NAIRU-Non-Accelerating Inflation Rate of Unemployment والتي تعني أن لا تتسبب البطالة بحصول معدل متسارع للتضخم الذي اسميناه اختصارا NAIRU. وبعبارة أخرى، إذا كانت البطالة عند مستوى NAIRU، فإن التضخم يكون ثابتًا. اذ غالبًا ما يمثل NAIRU التوازن بين حالة الاقتصاد وسوق العمل، وهو جوهر العملية الاصلاحية في بلوغ افضليات الوضع الاقتصادي في بلادنا. وبهذا لا يمكن تحقيق (الولاية المزدوجة) للاستقرار والتنمية واستهداف النمو الاقتصادي مالم يتوافر مناخ الاصلاح الاقتصادي الذي يقوم على مبدأ تولي التشغيل المشترك عبر حاضنة الشراكة بين الدولة والسوق.

إن احتواء التضخم حاليًا البالغ 3,7% مع مظاهر البطالة العالية 16,5% وفقا لفلسفة الـNAIRU ناجمة عن دعم subsidy من الموازنة العامة يتلقاه جهاز الثمن بموارد ريعية تزيد على 13% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، مع توافر سعر صرف ثابت يؤازره احتياطي اجنبي يغطي الطلب الكلي على السلع والخدمات الاجنبية (المستوردة) وبكفاءة تجارية commercial efficiency تزيد اليوم على 15 شهر استيرادي مقابل المعيار العالمي البالغ 3 اشهر استيرادية.

وبهذا فقد تم قبول مبدأ NAIRU العراقي بعوامل ساندة ريعية وفرها الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي مصدره الريع النفطي والذي يزيد متوسط ذلك الفائض السنوي حاليًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق على (موجب 8%).

٥- ختاماً، إن بقاء مبادئ العمل الاقتصادي التي اشرها خطاب دولة الرئيس في اعلاه ما هي إلا إشارة لإطلاق مسار الاصلاح الاقتصادي الذي لا يقوم إلا على الشراكة الحقيقية بين الدولة والقطاع الخاص لبلوغ مبادئ ترسيخ السوق الاجتماعي في العراق، وهو السوق الذي يُعُّد (شرط ضرورة) لتنويع اقتصاد البلاد والاستخدام الامثل لقوة العمل العاطلة ويحقق ذلك الارتفاع المخطط درجات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (كشرط كفاية) ضمن المشروع الاصلاحي الاقتصادي الوطني الكبير للعراق.■

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي ومستشار رئاسة الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 4 كانون الأول/ديسمبر 2023

http://iraqieconomists.net/ar/